مداخلة بعنوان: أثر تدفق الاستثمار في الطلب على العمالة

مقدمة في اليوم الدراسي لقسم العلوم الاقتصادية حول:
تقييم برامج التشغيل بولاية أدرار
بجامعة أدرار، يوم21 ماي2013

أ.بلال بوجمعة
جامعة أدرار

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية، وخاصة التي تعاني من قصور في مواردها المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية. ويحقق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المضيفة ومن بينها الجزائر العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في خلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية.
الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، العمالة ، التنمية.

المقدمة:

تعاني الجزائر من مشكلة البطالة، والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على العمل، ولهذا لجأت إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة للحد من مشكلة عدم توفر فرص العمل، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق اندماج العاطلين عن العمل في سوق العمل.

قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حتمية تغير النمط الاقتصادي في الجزائر والتحول إلى اقتصاد السوق ، كان سببه جملة من المبررات من بينها فشل الإصلاحات الذاتية (إعادة هيكلة المؤسسات، استقلالية المؤسسات) واستمرار الاختلال الهيكلي زادت حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبار من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين تعد لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق نطرح التساؤل التالي: **مامدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة بالجزائر؟**

المحور الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والطلب على العمالة في الفكر الاقتصادي

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي **المباشر**

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر، من اجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة."[1]

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على انه ذلك: "النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها."[2]

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية(OCDE) على أنه:" عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع .
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر)."[3]

وفي تعريف آخر ل(OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10%من إجمال رأس المال أو قوة التصويت.[4]

و يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوعية الملكية إلى ثلاثة أنواع:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا الاستثمار الأفضل للشركات متعددة الجنسيات. حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع الإنتاج والتسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة[5] ، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل إليه وذلك وفق اتفاقات مبرمة مع البلد المضيف.

2- الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه ماليا أو إداريا أو بالخبرات وبراءات الاختراع شخصان معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، أما " ليفجستون" فيرى اشتراك طرفان للقيام بمشروع معين سواء كانت في رأس المال أو بالتكنولوجيا فهذا يعتبر استثمارا مشتركا[6].

وتعد المؤسسات المشتركة أيضا أحد صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنشأ اثر مشاركة ومساهمة المستثمرين الوطنيين شركائهم من الخارج. حيث نلاحظ انتشار هذا النوع من لمؤسسات في الدول العربية لا سيما في مجالات النقيب واستغلال البترول، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة في المؤسسة بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج[7] .

3- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع[8]:

هذه الاتفاقيات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي أو الطرف الوطني تم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين لتجميعها لتصبح منتوج معين. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للاستثمار الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فان هذا الوضع يصبح مشابها .

وعن النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدوافع وراء تلك الاستثمارات متعددة ومختلفة باختلاف الفرضيات التي تقوم عليها كل نظرية .

حيث يرى الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها للشركات متعددة الجنسيات، وليست الدول المضيفة.

وعلى عكس ذلك يرى رواد الفكر الحديث، كأمثال(HYMEM)، أن الشرط الجوهري في قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في ظاهرة عدم كمال الأسواق، واعتبر أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط، إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة. وسيترتب على حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية متضاعفة على كل من الدول المضيفة والشركات الأجنبية.

ثانيا : مفهوم الطلب على العمالة

يتكون سوق العمل من المشترين والبائعين لقوة العمل جميعاً وبمعنى أخر يقصد به قوى العرض وقوى الطلب للعنصر أو السلعة ومن خلال تفاعل هذه القوى يتحدد الأجر والكمية المبادلة.

تخضع قوة العمل أو إلى آلية السوق في بلد يكون فيه الاقتصاد حر (مع بعض القيود المخصوصة (ويتكون السوق من جانبي العرض والطلب و يتم فيها تحديد كل منها والأجور المقابلة ، كما ويتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم. وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص منها التصاق خدمة العمل ، وعدم إمكان تخزين السلعة (قوة العمل) واختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية بل واختلافها سبب وجودهما في السوق ، وضرورات التدخل فيها و مستوياته واثأر مثل هذا التدخل.

1- الطلب على العمل Labor Demande

يقصد بالطلب على العمل كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل اجر معين. ويعبر عنه بالطلب للعاملين الذين لديهم المؤهلات لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكوناتها وفقا لنوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه والأسلوب التقني المتبع .

إن الطلب على العمل يمثل الجانب الأخر من سوق العمل و يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من اجر للعاملين ويتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق أي أن رب العمل يطلبه

ليس من اجل استهلاكه بل من اجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه . و يقسم على طلب المنشأة و طلب السوق .

فالتشغيل هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل

ويتأثر الطلب على العمل بعوامل عديدة منها[9]-:

– 1حجم الإنتاج الكلي :- إن الهدف من الطلب على الأيدي العاملة هو لغرض إنتاج السلع والخدمات أي انه طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات و التي تباع في السوق وتحقيق أرباحا أي يزداد الطلب على العمل بزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة .

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان حجم الإنتاج يؤثر ايجابياً في الطلب المحلي من القوى العاملة فزيادة الطلب الداخلي و الخارجي على السلع يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين مما يؤدي إلى زيادة التوسع في الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

– 2معدل الأجر :- إن الأجر يعدّه تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات ويعد من العوامل الأساس التي تحدد الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن التغير في مستويات الأجور الحقيقية يؤثر سلباً في الكمية المطلوبة من العمل وذلك من خلال اثرين هما اثر الإحلال و الذي يتمثل بانخفاض الكمية المطلوبة من العمل عند ارتفاع الأجر وإحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية وذلك يعني أن اثر الإحلال سالب أما الأثر الأخر فهو اثر التوسع وله اتجاهان أول سلبي عند ارتفاع الأجور وتأثيرها في تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض الإنتاج الاتجاه الأخر ايجابي إذا تزاد الكمية المطلوبة من العمل مع التوسع وزيادة الإنتاج.

– 3أسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال) :- يعتمد تأثير سعر رأس المال في الطلب على القوى العاملة على طبيعة العلاقة بين عنصر العمل و عنصر رأس المال وإمكانية الإحلال بينهما في العملية الإنتاجية فإذا كانت العلاقة تبادلية فأن انخفاض أسعار رأس المال يؤثر سلباً في الطلب على العمل من خلال إحلال رأس المال بدل العمل و بالعكس و إذا كانت علاقة تكاملية فأن الزيادة في استخدام رأس المال يؤثر ايجاباً في عنصر العمل ويؤدي إلى رفع الإنتاجية.

المحور الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الطلب على العمالة

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مزايا للاقتصاد الوطني نذكر منها:

- خلق و ترقية الشغل عن طريق التكوين و التأهيل للإطارات و العمال من طرف المؤسسات الأجنبية.
- تشجيع استعمال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و العمل على جلبها من الخارج.
- تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.
- خلق المنافسة و الضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.
- مصدر أساسي للموارد المالية ، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة ودعم عمليات الأبحاث والتطوير، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشره.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي في خلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية كما يلي:[x]

. أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة .فمن جهة تشير بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشرة في المنشآت الأجنبية، بالإضافة إلى طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية. ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة. بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة.«Labor Intensive Industry»

في المقابل هناك شبه أتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيرة الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال.

وعن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل بالجزائر ندرج الجدول الموالي: والجدير بالذكر أن حجم المشاريع الاستثمارية التي تمت في إطار هذا القانون والتي تم التصريح بها من طرف وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) خلال الفترة 1993-2001 بلغت 283.278 مليون دج لـ: 440 مشروع و 51.909 منصب شغل[xi]، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (01): المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1993-2001

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة المئوية
1994-1993	61	14	8.747	17	9.036	03
1995	17	04	2.550	05	19.871	07
1996	49	11	6.70	12	16.810	06
1997	59	13	6.378	12	21317	08
1998	51	11	5.902	11	18.902	07
1999	60	14	5.957	11	26.699	09
2000	100	23	11.696	23	51.826	18
2001	43	10	4.609	09	118.819	42
المجموع	440	100	51.909	100	283.278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2003.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاستثمار شهدت تذبذبا ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 حيث بلغت 26.699 مليون دج، وبعد ذلك شهدت تطورا ملحوظا إلى أن وصلت قيمة الاستثمار إلى 118.819 مليون دج، أي بنسبة 42% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (1993-2001) وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (Orascom Alg Télécom).

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، فخلال الفترة (2002-2003) كان التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية ومساهمتها خلق مناصب الشغل في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية ومساهمتها في خلق مناصب الشغل خلال(2002-2003)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ (مليون دج)	النسبة%	عدد مناصب الشغل	النسبة%

الدول العربية	60	41	17.356	28	4.286	23
أوروبا	79	54	43.853	71	7.973	42
أمريكا	02	01	327	01	6.492	34
آسيا	06	04	68	00	172	01
المجموع	147	100	61.604	100	18.923	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، 2004.

يتبين من الجدول أعلاه أن نصيب الدول الأوروبية من المشاريع المصرح بها من طرف (ANDI) مازال معتبرا، حيث يمثل 54% من إجمالي المشاريع، كما ساهم في توفير 42% من مناصب الشغل. إلا أننا نشاهد كذلك ارتفاع مساهمة الدول العربية في الاستثمار في الجزائر بصفة ملحوظة حيث ارتفعت نسبة المشاريع الاستثمارية في الجزائر من 24% خلال (1993-2001)، إلى 41% خلال (2002-2003) وهذا ما يعكس تحسن بيئة الاستثمار في الجزائر

جدول رقم (03): مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002- 2010)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ(بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99,22 %	5.035.015	74,83 %	866.563	92,11 %
الشراكة	245	0,36 %	843.135	12,53 %	27.717	2,95 %
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	0,42 %	850.613	12,64 %	46.552	4,95 %
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0,78 %	1.693.748	25,17 %	74.269	7,89 %
المجموع العام	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

قدر عدد المشاريع لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 528 مشروع أي بمبلغ 1.693.748 (مليون دج) و بنسبة 25.17% من مجموع الاستثمار في الجزائر، وتتوزع هذه النسبة بين 12.53% للمشاريع الشراكة و12.64% للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين قدرت عدد مناصب العمل المستحدثة لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 74.269 منصب أي بنسبة 7.89 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية و التي قدرت بـ 92.11 % من إجمالي المناصب، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات و تجاهل القطاعات الأخرى.

الخاتمة

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إصلاح عدد من المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، وذلك عبر مساهمته الفاعلة في تكملة الجهود الإنمائية الوطنية وتوطيد تنمية الهياكل الأساسية وزيادة فرص العمل وتعزيز نقل التكنولوجيا .

فرغم الجهود المبذولة من بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالتحكم في معدلات التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية الكبرى و ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، و التي نالت استحسان الهيئات العالمية المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة و هذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار و هو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب ، ومن تم تبقى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيخلق فرص العمل بالجزائر ضعيفة.

قائمة الهوامش

[1] Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont,"investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996, p.05

[2] centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud ،investissement directe étrangère d Economica, 1998, P.2.

[3] OCDE, Définition de référence détaillés des investissements internationaux, paris, 1983, p.14

[4] OCDE, Second edition of the detailed ben Chamak of foreign direct investment,Paris,1992,P20.

[5]عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص232

[6]عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث، الازاريطة ، الإسكندرية، 1991 ص.364.

[7]إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 ، ص14.

[8]عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص181.

[9] زهير حامد سلمان السعدون الزيدي، مفهوم سوق العملhttp://econ.to-relax.net/t870-topic .

[x]الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلد المضيف – بقلم على جاسم الصادق
http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html

[xi] Service de chef de gouvernement, Agence de promotion de soutien et de suivi des investissement, Divion guichet unique, notes sur les intentions d'investissement, bilan cumulé du 13/11/1993 au 31/12/2001.

اللقب والاسم: عبدالرحمان عبدالقادر / مدياني محمد Abderrahmane Abdelkader/ Mediani Mohamed

الايميل: aek2509@yahoo.fr

الدرجة العلمية: ماجستير

الرتبة: استاذ مساعد –أ–

الجامعة: ادرار

الهاتف: 0660325070